



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني
Economic & Social Council of Jordan



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني

تقرير حالة البلاد 2020

محور الاقتصاد الكلي

**بيئة الأعمال
والاستثمار في الأردن**





5.....	الملخص التنفيذي
8.....	أولاً: المقدمة
9.....	ثانياً: تحديد آثار جائحة كورونا على الاستثمار
	ثالثاً: مراجعة الاستراتيجيات ما قبل الجائحة ومتابعة إمكانية تنفيذها
16.....	في ظل الظروف المستجدة
17.....	رابعاً: أهمّ الأولويات للاستثمار بعد انتهاء الجائحة
20.....	خامساً: سبل معالجة آثار الجائحة والحدّ منها في مرحلة ما بعد الأزمة
25.....	سادساً: سبل التطوير والعقبات التي تواجه الاستثمار في مرحلة ما بعد الجائحة
29.....	سابعاً: الفرص المتاحة في مرحلة ما بعد الجائحة
30.....	ثامناً: الإصلاحات والتشريعات
	تاسعاً: تحليل موازنات الجهات ودراسة مدى ربطها بالاستراتيجيات
31.....	ومراجعة أيّ تغيير يطرأ عليها
	عاشراً: متابعة توصيات تقريرزي حالة البلاد لعامي 2018 و2019
32.....	ومدى إمكانية تطبيقها
34.....	الحادي عشر: التوصيات



الملخص التنفيذي

يهدف هذا الملخص إلى تقديم أبرز النتائج التي خلصت إليها مراجعة بيئة الأعمال والاستثمار في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، فالعديد من الاقتصاديين والباحثين والمسؤولين الحكوميين يعون أهمية الاستثمار ودوره في معالجة المشكلات الاقتصادية؛ إذ يسهم في تخفيض معدلات البطالة وزيادة التوظيف في جميع القطاعات الاقتصادية وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

إن على الحكومة أن تحمي الاقتصاد المحلي في الفترة الراهنة للخروج من أزمة كورونا بأقل الخسائر، إذ إن تراجع تدفقات رأس المال الخارجي سيعمق الاختلالات ما بين طرفي معادلة الادخار الكلي من جهة والاستثمار المحلي وصافي تدفق رأس المال في الجهة المقابلة؛ أي أن تدفق رأس المال السائب سيعمق وهو ما يعني الحاجة إلى تمويل خارجي لتغطية شراء أصول محلية. وإن عدم التوازن في ميزان المدفوعات يتطلب علاجاً فورياً لعجز الميزان التجاري، بوقف فوري لاستيراد أي سلعة إن كانت هذه السلعة متوفرة أو تُنتج أو تُصنع محلياً بكمية كافية أو كانت ذات قدرات إنتاجية غير مستغلة بعد، ولن يتم ذلك إلا بقرار سياسي يستهدف الحفاظ على الاقتصاد الوطني ويعظم القيمة المضافة عبر سلسلة الإنتاج وتوسيع القاعدة الاقتصادية مما يساهم في إعادة توظيف العمالة من قطاعات أخرى تأثرت بأزمة كورونا. كما يجب وقف استيراد السلع الكمالية لتعويض جزء من الفجوة في تدفقات رأس المال، والتوجه بموازاة ذلك إلى تصنيع تلك السلع في الأردن مما يحد من تراجع مستويات النمو الاقتصادي ويوظف نسبة كبيرة من العمالة المحلية.

وفي ضوء الإجراءات الحكومية المتخذة للتعامل مع أزمة كورونا، نجح الأردن في التصدي للوباء مقارنة بكثير من الدول، ولكن ينبغي ألا يكون لذلك كلفة اقتصادية تطال جميع القطاعات، وينبغي ألا يؤثر على جذب استثمارات جديدة، وينبغي الحفاظ على الاستثمارات الحالية من أجل الاستدامة في العملية الإنتاجية.

وتتملك الحكومة المظلة القانونية اللازمة لمواجهة هذه الأزمة، كما أن العمل بقانون الدفاع كان ضرورياً في هذه المرحلة الطارئة، وقد لجأت الحكومة إلى أوامر الدفاع من أجل تلبية المتطلبات المستجدة والتعامل مع الوضع غير المستقر بأقل الكلف الممكنة. فأوامر الدفاع تتيح فرض إجراءات وتدابير وتشريعات دون الحاجة إلى إقرارها أو المصادقة عليها من السلطتين التنفيذية والتشريعية، وذلك من أجل تقييد انتشار الوباء وتخفيض الكلف المترتبة على القطاعات الاقتصادية. ويشار إلى أن هدف الخطوات الحكومية المتتالية للخروج التدريجي من الأزمة، هو المحافظة على صحة المجتمع وفي الوقت نفسه التمهيد

لعودة بعض القطاعات للعمل بصورة طبيعية، إضافة إلى التشغيل التدريجي للمؤسسات الحكومية والخدمات لتسهيل المعاملات الرسمية الخاصة بتلك القطاعات.

لقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لاحتواء أزمة كورونا من الناحية الصحية، لكنها خسرت الكثير من الإيرادات جراء تراجع الطلب وتجمّد النشاطات أو إلغائها، فمن المعلوم أن المصدر الرئيس لإيرادات الخزينة هو ضريبة المبيعات التي يرتبط الإيراد المتحقق منها بمستوى الطلب، ومهما ارتفعت إيرادات ضريبة الدخل خلال عام 2020 بسبب تطبيق القانون الجديد، فإنها لن تعوض النقص الكبير في الإيراد الناتج عن تباطؤ النشاط الاقتصادي. وقبل أن يبدأ التأثير السلبي لفيروس كورونا على الحياة العامة والنظم الصحية وأسباب العيش والاقتصادات في أنحاء العالم، شهد الأردن تراجعاً في حجم الاستثمارات الكلية في عام 2019 حيث وصلت إلى 489 مليون مقارنة عما كانت عليه في عام 2018 والتي كانت بمقدار 755.4 مليون ومع ظهور الجائحة، من المتوقع تراجع حجم الاستثمارات بصورة أكبر إذا لم تحوّل الأزمة إلى فرص استثمارية.

ومن مظاهر تأثر القطاعات الاقتصادية بالجائحة: ضعف الطلب المحلي، وارتفاع الكلف التشغيلية، قامت الهيئة ومنذ بدء جائحة كورونا بالتواصل ومتابعة جميع شؤون المستثمرين في المملكة وذلك بالتشارك مع جميع الجهات من القطاعين العام والخاص، وتقديم كافة التسهيلات والأجراءات التي تضمن استدامة واستمرارية أعمالهم، وتحمل المنشآت رواتب الموظفين والعاملين، وتوقف عجلة الإنتاج في معظم القطاعات (كالصناعات التحويلية، والإنشاءات، وقطاع الحرفيين، والأعمال الصغيرة والمتوسطة)، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، وتراجع تحويلات العاملين في الخارج بعد أن كانت تشكل 10% من إجمالي الناتج المحلي في فترة ما قبل الجائحة. يضاف إلى ذلك كله تضرر 250 ألف عامل من عمال المياومة بسبب الإغلاق العام.

وبالتوازي مع الجهود التي بذلتها الحكومة لاحتواء الآثار الصحية للجائحة، فمن الضروري التفكير باتخاذ إجراءات من شأنها إدامة النشاط الاقتصادي وضمان عدم تراجعها، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون سعي هيئة الاستثمار وبالتشارك مع كافة الجهات في القطاعين العام والخاص بتهيئة بيئة استثمارية منافسة وجاذبة للمستثمرين، إضافة إلى فتح قنوات تواصل معهم بهدف التسهيل على المستثمرين وتبسيط الإجراءات وتقليل الوقت والجهد، ومراعاة احتياجات المستثمرين المختلفة، ومهما ارتفعت كلفة ذلك ستبقى أقل من تلك الناتجة عن خروج الاستثمارات من المملكة والبدء بجذب الاستثمار من جديد لاحقاً. ولعل إطار الاستجابة للأزمة يجب أن ينطلق من معايير إطار توسيع وتجويد خدمات هيئة الاستثمار للمستثمرين تم تأسيس مشروع يتولى

مهام متابعة شؤون المستثمرين خلال وبعد العملية الاستثمارية (طوال فترة حياة المشروع الاستثماري)، وجاري العمل على إنشاء مديرية لشؤون المستثمرين ضمن الهيكل الوظيفي لهيئة الاستثمار ضمن الحد الأدنى على الأقل تجنباً للسيناريوهات الأسوأ.

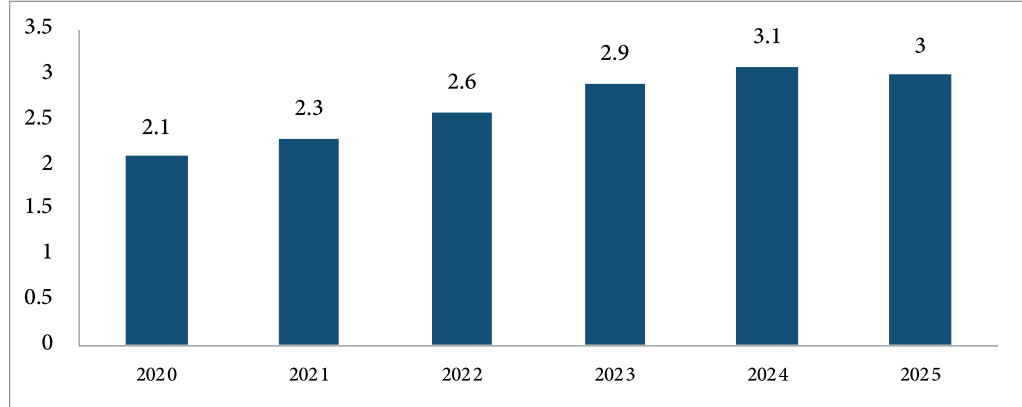
إن خصوصية الوضع الاقتصادي الذي تمر به المملكة مرتبطة بجانب العرض والطلب، فقد تعطلت العملية الإنتاجية، وقابل ذلك تراجع الطلب وإعادة ترتيب الأولويات، فعوضاً عن تحفيز النمو كما كان مخططاً له في مطلع عام 2020، توجه التركيز إلى إدامة الاستثمارات ومحاولة تجنب الخروج من الأسواق. وفي سياق إعادة ترتيب الأولويات، وضعت إجراءات وتشريعات لحماية الاستثمارات القائمة وذلك بتقديم الدعم النقدي لضمان وفاء المدينين وأصحاب الذمم المالية بالتزاماتهم أو بجزء منها، وكذلك توفير سيولة إضافية للبنوك كي تستمر في عمليات الإقراض، وذلك من خلال توسيع مظلة ضمان القروض بما يسهل تدفق السيولة لجميع القطاعات الاقتصادية.

أولاً: المقدمة

إن تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام يجب أن يبقى التحدي الرئيس أمام الحكومة. ولذلك فإن المطلوب هو النظر إلى أداء الاقتصاد الأردني في الأعوام الأخيرة في ما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدلات البطالة والتوزيع السكاني. وقد تمحورت توجهات الحكومات المتعاقبة حول إيجاد الخطط والبرامج المستقبلية المرتكزة على تحقيق الإصلاح بشقيه الاقتصادي والسياسي، وزيادة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن النهوض بأداء الاقتصاد الوطني وتحسين كفاءة خدماته وجودتها. لقد عمل الاقتصاديون بشكل مستمر لفهم أسباب تحقيق بعض الاقتصادات نمواً قوياً بينما تشهد اقتصادات أخرى نمواً متواضعاً. وقد قاد هذا الجهد العلمي إلى تحديد عدد من العوامل المقيدة للنمو الاقتصادي في الأردن، ومن بينها الانفتاح على التجارة العالمية. وكانت هناك تحديات حملت العديد من الآثار الجوهرية على الاقتصاد الأردني، ومع ذلك تمكن هذا الاقتصاد من تحقيق النمو والحفاظ على منعته. كما يشار إلى الرؤى التي تبنتها الحكومة، على غرار تطوير إطار ناظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص تشجيعاً للاستثمار المحلي والأجنبي، وتحفيز الإنتاجية والكفاءة والتنافسية، والالتزام بالإصلاحات الهيكلية والشاملة، وتبني الاقتصاد الرقمي، وبناء مهارات الموارد البشرية وقدراتها، وإصلاح بيئة الأعمال.

إن الظروف التي يمر بها العالم بسبب فيروس كورونا لم تعد تقتصر على الجانب الصحي، فالتداعيات الاقتصادية والمالية للجائحة التي بدأت بالظهور تشير إلى حالة من تراجع الطلب عالمياً، إذ خفّضت معظم دول العالم توقعاتها لمستويات النمو خلال عام 2020، ولا شك أن العديد من الأنشطة المحلية بدأت تتأثر بالتداعيات السلبية وحالة عدم الاستقرار، وهو ما يستوجب التنسيق على مستوى السياسات وكذلك في ما بين القطاعات الاقتصادية كافة، إذ كانت تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن الأردن سيحقق معدلات نمو تتراوح بين 2% و3% خلال الأعوام 2020-2025 (الشكل رقم 1)، لكن الجائحة تسببت في حدوث انكماش اقتصادي، ما جعل الصندوق يتوقع تحقيق معدل نمو سائب 3.5%- خلال عام 2020.

الشكل رقم (1)
تقديرات النمو للاقتصاد الأردني للأعوام 2020-2025
(وُضعت قبل جائحة كورونا)



المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، 2019.

ويعد قطاع الاستثمار في الأردن بمفهومه الواسع أكثر القطاعات تأثراً بسبب الجائحة، إذ يواجه عاصفة مُحكّمة (Perfect Storm)، وذلك بسبب تعطل الحركة الإنتاجية في العديد من المنشآت الاقتصادية. وهذا التأثير تعزّزه تركيبة الاقتصاد الأردني التي تشكل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة فيها أكثر من 99% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة.

وبهدف التخفيف (Mitigation) من حدة أثر الجائحة على القطاع الاستثماري، يجب أن تتعاون الحكومة مع القطاع الخاص ممثلاً بفعالياته التجارية والصناعية والزراعية، مع التركيز على بعض القطاعات الاقتصادية (مثل الأغذية، والزراعة، والصناعات الطبية والدوائية والمعقمات)، قد اتُخذت مجموعة من الإجراءات والتدابير على مراحل، وهناك إجراءات يمكن اتخاذها على المدى القصير أو المتوسط، وذلك لخفض حدة الأزمة على الاستثمار في الأردن.

ثانياً: تحديد آثار جائحة كورونا على الاستثمار

لقد تأثرت القطاعات الاقتصادية كافة بجائحة كورونا، فمنها ما أُغلق بشكل كامل وما أُغلق بشكل جزئي، وهو ما استدعى اتخاذ قرارات لمساعدة القطاعات المتضررة جراء الجائحة، وذلك من خلال منح الحوافز وإنشاء صندوق "همة وطن" لدعم عمال المياومة وبعض القطاعات. ولا بد في هذه الظروف من وضع مشروع استراتيجية ترويج

الاستثمار 2021-2023 بهدف جذب وتشجيع وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وضمان استدامة وجاذبية مناخ الاستثمار لتحفيز النشاط الاقتصادي، وزيادة الثقة بالبيئة الاستثمارية، ويتم حالياً العمل على اقرار مشروع تعديل قانون الاستثمار لعام 2020 والذي يهدف إلى تعزيز دور هيئة الاستثمار باعتبارها الجهة الوطنية المعنية بتحسين واقع البيئة الاستثمارية، والمرجع المختص في جذب الاستثمارات ورعاية شؤون المستثمرين، بالإضافة إلى جذب استثمارات ذات ميزة تنافسية من خلال منحها حوافز محددة. بما يتواءم والوضع الراهن لتسهيل الإجراءات، كما أصبح من الضروري فتح القطاعات المغلقة للحد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية، وبخاصة قطاعات السياحة والنقل والطيران.

ويعد قطاعا السياحة والنقل من القطاعات الأكثر تضرراً بالجائحة في ظل إغلاق الحدود والمطارات ومنع السفر والحظر الداخلي، إذ تبين أرقام النمو خلال الربع الثاني من عام 2020 حدوث تراجع في هذين القطاعين بنسب متفاوتة تتراوح بين 10%- و 15%- . ويتداخل قطاع السياحة مع قطاعات الفنادق والمطاعم، والتجارة الداخلية، والنقل. لذا من الضروري النظر بشكل جدي في دعم هذه القطاعات والبحث عن آلية لمساعدة شركات الطيران مع مراعاة تدابير السلامة العامة، ويمكن لهذه الشركات أن تتعافى من خلال الدعم والمساعدة وإعادة فتح الاقتصاد. والمفارقة أن قطاع الطيران الذي يعد أكثر القطاعات تضرراً هو آخر القطاعات التي ستعود إلى العمل.

ومن سبل تعزيز قطاع الطيران ووضع حلول للنهوض به، مراعاة الحاجة إلى تشغيله مع حصر المخاطر والنظر في أمن وسلامة الطيران والجاهزية الكاملة للمطارات والطائرات، ومساعدة شركات الطيران بصورة مباشرة (الدعم النقدي) أو بصورة غير مباشرة (منح الإعفاءات)، وقد عمل الأردن من أجل ذلك بالتنسيق مع المجتمع الدولي واتخذت قرارات للتسهيل على القطاع في ظل صعوبة التدريب على الطيران بسبب الجائحة، فاستعاض عن التدريب المباشر بطرق بديلة، وسهلت الحكومة منح التصاريح للعاملين في القطاع خلال فترة الحظر الصحي، ولم يتوقف الشحن الجوي، لكن توقف نقل المسافرين تماماً أدى إلى تأثر الشركات بشكل كبير في ظل الكلف المرتفعة المفروضة عليها. وتحتاج الشركات قبل إعادة تشغيلها إلى تفحص جاهزيتها والانتظار حتى يستعيد الناس الثقة في السفر وتتوافر أعداد كافية للمسافرين، خصوصاً مع ارتفاع أسعار التذاكر. ويلاحظ أن الحكومة توجهت خلال فترة فتح القطاعات إلى تشغيل الطائرات داخلياً ضمن إجراءات تراعي السلامة العامة.

كما تأثر قطاع السياحة بالوباء، إذ لا يمكن لهذا القطاع أن يعمل إلا بفتح الحدود وعودة قطاع الطيران للعمل. ومن المقترحات إعفاء الشركات العاملة فيه من رسوم التأمين خلال

فترة التوقف عن العمل، ومن رسوم التراخيص والإعلانات التي تُدفع لوزارتي النقل والسياحة وأمانة عمان الكبرى. وإنشاء غرفة للسياحة أسوة بغرفة التجارة وغرفة الصناعة، وأن يكون هناك صناديق للطوارئ لتقديم الدعم للمتقاعدين في حال حدثت أزمات شبيهة، بخاصة أن العمالة في هذا القطاع تكون أحياناً غير خاضعة للضمان الاجتماعي، وجزء منها يعمل بالأجر اليومي.

وفي ما يتعلق بقطاع النقل، يجب مراجعة رسوم التراخيص السنوية التي يدفعها سائقو التطبيقات الذكية لكونهم قد تعطلوا عن العمل أثناء فترة حظر التجول، فهؤلاء السائقون يعملون بنظام المياومة وكثير منهم ملتزمون بدفع أقساط شهرية للبنوك لسداد أثمان سياراتهم، مما زاد الأعباء المادية عليهم دون أن يحصلوا على دعم حكومي كذلك الذي تلقاه عمال المياومة.

كما تأثر قطاعا الصناعة والتجارة بالجائحة، ولكن هذا التأثير قاد إلى التركيز على المنتج المحلي والصناعات المحلية. فمنذ بداية الجائحة عملت بعض الأنشطة الصناعية على تزويد السوق المحلي بالصناعات الغذائية والطبية اللازمة، مما عزز جودة المنتج الأردني ورفع القدرة الإنتاجية للمنشآت المحلية لمواجهة الظروف الطارئة. ففي ظل الإغلاق الذي شمل معظم دول العالم، تمكنت 187 شركة متخصصة في صناعة المعقمات والكيماويات والأوراق الصحية في المدن الصناعية الأردنية من مواصلة عملها وإنتاجها؛ من بينها 139 شركة في مجال الصناعات الصحية والطبية، و48 شركة في مجال الكمادات والزيت الطبي (الأرواب) لتزويد السوق المحلي بمنتجاتها وتعزيز مخزون المملكة منها وفقاً للمواصفات العالمية في وقت تشكو فيه العديد من الدول من شح هذه المنتجات وفقدانها من الأسواق نتيجة زيادة الطلب عليها.

وفي ما يتعلق بقطاع التجارة، أصبح التحول إلى التجارة الإلكترونية أمراً لا غنى عنه، وخلال فترة الحظر اعتمد كثير من المواطنين في تأمين احتياجاتهم على المنصات الإلكترونية والتطبيقات الذكية، وهو ما يؤكد أهمية الاقتصاد الرقمي في الفترة المقبلة. وتُظهر مؤشرات الأداء الاقتصادي في الأردن خلال السنوات الأخيرة تراجعاً بسبب الأوضاع السياسية في المنطقة (الشكل رقم 2)، إذ سجلت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال السنوات الثماني الأخيرة متوسط نمو مقداره 2.4%، وشهد نمو بعض القطاعات الإنتاجية ثباتاً بينما تراجع النمو في القطاعات الخدمية نتيجة زيادة الضغوطات عليها، وشهدت غالبية الأنشطة الاقتصادية نمواً بنسب متفاوتة، فبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 1.9% في عام 2019 عندما كان النمو المتحقق 2% في عام 2017. ومن المعروف أن زيادة الصادرات وزيادة

الإنفاق العام الرأسمالي ينعكسان على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

إن زيادة نسب النمو الاقتصادي تستدعي الانفتاح على التجارة الخارجية وتنويع سلة الصادرات وزيادة درجة التعقيد فيها، لما لذلك من أثر كبير ومباشر على زيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة. وتبين دراسة أعدها صندوق النقد الدولي أن زيادة درجة التعقيد في صادرات أي دولة هو أقوى محدد لمدى انعكاس هذه الصادرات على مستوى التنمية والتطوير. إذ إن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج، فيزداد الطلب على التشغيل وتقل نسب البطالة، ويزداد كذلك التنوع في الصادرات الوطنية، مما يؤثر إيجابياً على الميزان التجاري. وقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى جعل الصادرات أكثر تنافسية، إذ نُقل الإنتاج إلى قطاعات يمكن أن تستفيد من هذا الانخفاض، وبالتالي تصبح قادرة على المنافسة في السوق الدولية.

الشكل رقم (2):
التطورات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2020



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، حسابات الناتج المحلي الإجمالي، 2020.

لقد أثر تفاقم الوضع الوبائي وإغلاق التبادل التجاري على الميزان التجاري نتيجة توقف التجارة البينية بين دول العالم، وإغلاق عدد من الأسواق أمام المنتجات الأردنية. وسجلت قيمة الصادرات الكلية ارتفاعاً خلال عام 2019 بنسبة 1.4% عما كانت عليه في عام 2018 لتصل إلى 5,902.2 مليون دينار. أما مستوردات المملكة، فقد انخفضت

خلال الفترة نفسها بنسبة 7.4% لتصل إلى 13,29.1 مليون دينار. وعليه، فقد شهد الميزان التجاري انخفاضاً بنسبة 13% ليصل إلى 7,826.9 مليون دينار. وساهم هذا الانخفاض في تعزيز النشاط الاقتصادي، فزيادة الإنتاج تؤدي إلى توسع الاستثمار في أصول الشركات من آلات ومعدات وغيرها من الأصول الثابتة، وهذا سينعكس على تحسين المؤشرات الكلية التي ذُكرت سابقاً.

وخلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020، بلغت قيمة الصادرات الكلية حوالي 3630.9 مليون دينار، بانخفاض نسبته 5.1% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. أما المستوردات، فقد بلغت قيمتها 7707.4 مليون دينار بانخفاض نسبته 15.3%، ويرجع ذلك إلى اغلاق الحدود وتوقف التجارة الخارجية بين الأردن ودول العالم بسبب الجائحة.

الجدول رقم (1):
تطور أداء الميزان التجاري للأردن خلال الفترة 2010-2019 (مليون دينار)

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي المستوردات	الوفر/ العجز بالميزان التجاري
2010	4,990.1	11,050.1	-6,060.0
2011	5,684.6	13,440.2	-7,755.6
2012	5,599.5	14,733.7	-9,134.2
2013	5,618.0	15,667.3	-10,049.3
2014	5,953.1	16,280.0	-10,326.9
2015	5,561.4	14,537.2	-8,975.8
2016	5,359.5	13,720.4	-8,360.9
2017	5,333.1	14,553.7	-9,220.6
2018	5,818.6	14,353.2	-8,534.7
2019	5,902.2	13,291.0	-7,388.8
2020 (حتى شهر آب)	3,630.9	7,707.4	-4,076.5

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح التجارة الخارجية، 2019.

وفي ما يخص الإيرادات والنفقات العامة خلال عام 2020، تبين أن الإيرادات المحلية المقدرة ارتفعت بنحو 788 مليون دينار أو ما نسبته 11.3% عن مستواها لعام 2019، لتصل إلى 7754 مليون دينار، وذلك بافتراض بلوغ معدل النمو الاسمي 4% لعام 2020 ليسهم بزيادة الإيرادات بنحو 280 مليون دينار، إلى جانب إسهم قانون ضريبة الدخل الجديد بزيادة الإيرادات بنحو 200 مليون دينار، إضافة إلى إجراءات أخرى، وخاصة في مجال مكافحة التهريب والتهرب الضريبي، أسهمت بزيادة الإيرادات بنحو 308 مليون

دينار. في حين بلغت الإيرادات المحلية 3660.4 مليون دينار خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2020، مقابل 4184.8 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2019. وهذا الانخفاض الذي يبلغ 584.4 مليون دينار، هو نتيجة انخفاض الإيرادات غير الضريبية بحوالي 820.1 مليون دينار وارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 235.7 مليون دينار.

وقد ارتفعت المنح الخارجية المقدرة بمبلغ طفيف مقداره 18 مليون دينار أو ما نسبته 2.3% عن مستواها لعام 2019، لتصل إلى نحو 807 مليون دينار لعام 2020 موزعة بين 538 مليون دينار للمنح من الولايات المتحدة الأميركية، و120 مليون دينار للمنحة الخليجية، و70 مليون دينار للمنح المترتبة على مخرجات قمة مكة، و53 مليون دينار للمنح من الاتحاد الأوروبي، و26 مليون دينار للمنح الأخرى. في حين بلغت المنح الخارجية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2020 ما مقداره 118.1 مليون دينار مقابل 151.7 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2019، وبانخفاض بلغ حوالي 33.6 مليون دينار أو ما نسبته 22.2%. أما النفقات الجارية المقدرة فقد ارتفعت بنحو 437 مليون دينار أو ما نسبته 5.5% عن مستواها لعام 2019، لتصل إلى 8334 مليون دينار في موازنة عام 2020، مشكّلة ما نسبته 86.7% من النفقات العامة لعام 2020، الأمر الذي يشير إلى استمرار الخلل الهيكلي المزمّن في الموازنة العامة لصالح النفقات الجارية على حساب النفقات الرأسمالية وما لذلك من انعكاسات سلبية على تعزيز معدلات النمو الاقتصادي. وقد ارتفعت النفقات الرأسمالية المقدرة بمقدار ملحوظ بلغ 358 مليون دينار أو ما نسبته 39.1% عن مستواها لعام 2019 لتصل إلى 1273 مليون دينار في موازنة عام 2020، مشكّلة ما نسبته 12.3% من النفقات العامة لعام 2020. حتى إن تحققت هذه التقديرات، فإنها ما زالت تؤثر على استمرار الخلل الهيكلي المزمّن في الموازنة العامة لصالح النفقات الجارية على حساب النفقات الرأسمالية. وبلغ إجمالي الإنفاق خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2020 حوالي 4960.9 مليون دينار مقابل 5075.8 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2019 مسجلاً انخفاضاً مقداره 114.9 مليون دينار أو ما نسبته 2.3%، وقد جاء هذا الانخفاض في إجمالي الإنفاق محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 10 مليون دينار أو ما نسبته 0.2%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 124.9 مليون دينار أو ما نسبته 30.8%.

هذه التطورات خلال فترة الجائحة أدت إلى تسجيل عجز مالي في الموازنة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2020 بعد المنح، بمقدار 1242.4 مليون دينار، مقابل 739.3 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2019، في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية حوالي 1360.5 مليون دينار خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2020 مقابل 891 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2019. وهذا التراجع في الإيرادات المحلية خلال

الأشهر السبعة الأولى من عام 2020 والبالغ حوالي 584.4 مليون دينار ناتج عن الإغلاق الذي أصاب الاقتصاد الأردني والحظر الشامل بسبب جائحة كورونا والذي أدى إلى ارتفاع العجز المالي.

إن مؤشرات الاقتصاد الكلي السليمة والقوية تمنح المستثمرين فرصة حقيقية للاستثمار في الأسواق الأردنية، كما أن الثقة في الأداء الاقتصادي تحفزهم على توسعة استثماراتهم أو إنشاء استثمارات جديدة في المملكة، وهو ما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي وتوليد فرص عمل جديدة. وقد ارتفع صافي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الأردن 17.1%، وعزز الاستقرار الاقتصادي في المملكة فرص الاستثمار وجذب اهتمام العديد من المستثمرين.

وقبل بدء أزمة كورونا كان هنالك العديد من الاستثمارات العاملة في الاقتصاد الأردني، وكانت تحقق أرباحاً اقتصادية، ولم تلجأ إلى البنوك من أجل منحها قروضاً لتغطية خسائرها، لكن هذا الوضع أصبح هو السائد بسبب الجائحة، إذ اضطر الكثير من هذه الاستثمارات إلى الاقتراض لتغطية الخسائر، وبخاصة في قطاعات السياحة والنقل والفنادق والمطاعم. لذا، الحاجة ماسة إلى مساعدة هذه القطاعات المتضررة، كأن تضع الحكومة ممثلةً بالبنك المركزي الأردني برنامجاً تمويلياً يستهدف المستثمرين لمساعدتهم في تغطية المصاريف التشغيلية لمؤسساتهم، بحيث توزع السيولة لتغطية جميع شرائح المستثمرين، ويجب أن يستند التوزيع إلى معايير واضحة، مثل سلامة السجلات الضريبية قبل أزمة كورونا وحجم الاستثمار وعدد العاملين فيه، على أن يستهدف البرنامج الاستثمارات الأكثر أهمية.

وتبين الأرقام أن قطاع السياحة يحقق 4 مليار دينار سنوياً، ورغم أن إعادة فتح السياحة الداخلية تمثل خطوة جيدة، لكنها ليست ذات أثر كبير على قطاع السياحة، لأن المواطنين الراغبين بالسياحة الداخلية يعانون من ضعف القدرة الشرائية، وبالتالي فإنهم لا يستطيعون القيام بها.

وعلى الحكومة أن تأخذ عامل الوقت بعين الاعتبار، لتستطيع الشركات تغطية خسائرها ولضمان استمرار الاستثمارات والحفاظ عليها. فمن الضروري الإسراع في حماية المستثمرين قبل أن تتفاقم الأزمة وقبل أن يخرج كثير من المستثمرين من السوق.

ثالثاً: مراجعة الاستراتيجيات ما قبل الجائحة ومتابعة إمكانية تنفيذها في ظل الظروف المستجدة

يبين الجدول رقم (2) ترتيب الأردن ضمن مؤشرات تقرير ممارسة الأعمال لعام 2020. ويلاحظ أن المملكة تراوح مكانها أو تتراجع في عدد من المؤشرات، ولعل أحد أسباب عدم التقدم في هذه المؤشرات هو ضعف تشاركية المؤسسات وعدم ثبات العمل عليها.

ويُظهر الجدول تراجع الأردن مرتبة واحدة عن التقرير السابق، إذ حل في المرتبة 75 في عام 2020. وفي ما يخص مرتبة الأردن في المؤشرات الفرعية يظهر أن أسرع خدمة يمكن أن يحصل عليها المستثمرون بالأردن هي استخراج تراخيص البناء. وبالنسبة لجودة الإجراءات والخدمات التي تقدم للمستثمرين، فعلى الرغم من حصول الأردن على درجات جيدة إلى حد ما في المؤشرات الفرعية لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال، إلا أن ترتيبه عالمياً شهد تراجعاً. فمثلاً حصل الأردن على المرتبة 62 في مؤشر دفع الضرائب، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤشرات الحصول على الائتمان. ومن أسباب تراجع الأردن في التقرير: بطء التنفيذ في تسهيل الإجراءات للمستثمرين، وعدم الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لهم، وعدم كفاية الإصلاحات التي تم اعتمادها وتنفيذها. ويلاحظ أن الدول المتقدمة على المؤشر هي الدول النامية والاقتصادات الناشئة. كما تراجع مرتبة الأردن في مجال تسوية حالات الإعسار، إذ حل الأردن في المرتبة 150. ومرد ذلك ضعف الإطار الناظم لتسوية الإعسار وطول المدة المستغرقة للتسوية. وشكل الحصول على الائتمان نقطة ضعف في أداء الأردن في التقرير، إذ حل في المرتبة 4، وذلك بسبب ضعف التشريعات المتعلقة بحفظ حقوق المقرضين والمقترضين وتشريعات الإفلاس.

الجدول رقم (2):

ترتيب الأردن ضمن مؤشرات تقرير ممارسة الأعمال لعام 2020

المؤشر	2017	2018	2019	2020	التغير
بدء النشاط التجاري	106	105	106	120	-14
استخراج تراخيص البناء	109	110	139	138	0
الحصول على الكهرباء	48	40	62	69	-7
تسجيل الملكية	96	72	72	78	-6
الحصول على الائتمان	185	159	134	4	130
حماية المستثمرين الأقلية	165	146	125	105	20
دفع الضرائب	79	97	95	62	33
التجارة عبر الحدود	50	53	74	75	-1
إنفاذ العقود	124	118	108	110	-2
تسوية حالات الإعسار	142	146	150	112	38
الترتيب العام	118	103	104	75	29

وأظهر التقرير السنوي للقدرة التنافسية العالمية، الصادر عن المعهد الدولي للتطوير الإداري، تراجع الأردن مرتبة واحدة فقط لعام 2020، ليحتل المرتبة 58 من بين 63 دولة يشملها التقرير. ويبيّن التقرير صعود وتقدم الاقتصادات الصغيرة عالمياً، إذ أشار إلى قدرة بعض الدول الصغيرة في التعامل مع جائحة كورونا.

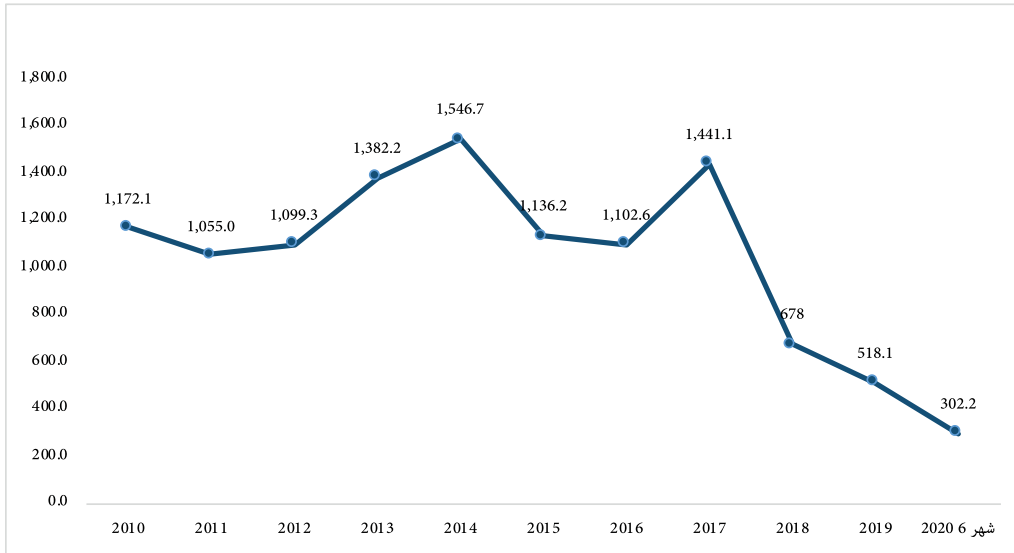
رابعاً: أهمّ الأولويات للاستثمار بعد انتهاء الجائحة

إن النهوض بالاستثمار الأجنبي بعد الجائحة من خلال استثمار المغتربين وإعادة توطين الاستثمارات هدف مهم وأساسي لأي اقتصاد، وهناك العديد من الدول التي سعت إلى تحقيق النهوض في اقتصاداتها من خلال تشجيع رجال الأعمال المغتربين على إعادة توظيف أموالهم في مشاريع اقتصادية تنموية وإنتاجية وخدمية واستثمارية داخل حدود الوطن، وبالتالي يمثل المغتربون من رجال الأعمال أهمية كبيرة للاقتصاد الأردني، وهناك دور يقع على عاتق السفارات والهيئات الدبلوماسية بأن تعمل بالتشرك مع هيئة الاستثمار لتقديم التسهيلات والتعاون مع المستثمرين الراغبين بتوجيه استثماراتهم إلى الأردن، كما لا بد تفعيل مبدأ توحيد المرجعيات في مظلة واحدة تمثل المستثمر مع جميع الجهات الحكومية، مما سيعمل على اختصار الوقت والجهد وخلق بيئة استثمارية جاذبة ومنافسة للمستثمرين.

ويبيّن الشكل رقم (3) أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن الذي سلك اتجاهات منخفضة خلال السنوات السابقة، بلغ 650.2 مليون دينار في عام 2019. ومن غير المتوقع أن يشهد هذا الاستثمار تطورات مهمة خلال عام 2020 بسبب ظروف دول العالم

ومخاوف المستثمرين وعزوفهم في الظرف الراهن عن الاستثمار الدولي. لكن في ضوء أن بعض المشاريع قد بدأت فعلياً وليس من السهل إلغاؤها، ونظراً لأن التعافي السريع للأردن قد يشكل في حد ذاته فرصة كبيرة لاجتذاب مشاريع جديدة في حال انتهاء الأزمة في المملكة قبل الدول المجاورة، سيشهد الاستثمار خلال عام 2020 وفتناً لجمعية البنوك في الأردن انخفاضاً بحوالي 40% ضمن السيناريو الجيد ليبلغ 383.22 مليون دينار، وبنسبة 60% ضمن السيناريو السيئ ليبلغ 255.48 مليون دينار.

الشكل رقم (3):
الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن



المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير الشهري، 2020.

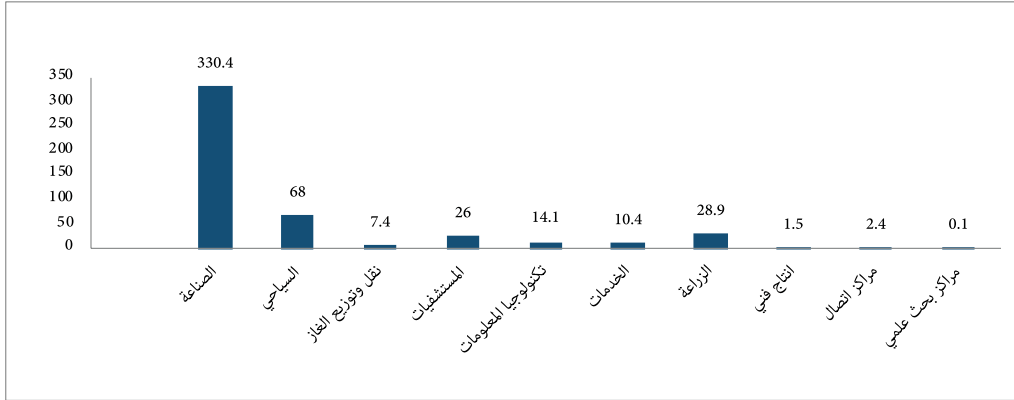
وتبين المؤشرات لأداء البورصة خلال النصف الأول من عام 2020 أن حجم التداول بلغ حوالي 415.6 مليون دينار مقارنة مع 668.1 مليون دينار للنصف الأول من عام 2019، كما بلغ عدد الأسهم المتداولة التي سجلتها البورصة للفترة نفسها 403.3 مليون سهم، نُفذت من خلال 163 ألف عقداً. في حين بلغ المعدل اليومي لحجم التداول في بورصة عمان خلال النصف الأول من عام 2020 حوالي 4.7 مليون دينار. وبنسبة لاستثمارات غير الأردنيين في البورصة، فإن القيمة الإجمالية للأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال عام 2019 بلغت 528.7 مليون دينار مشكّلة ما نسبته 32.4% من حجم التداول الكلي، في حين بلغت القيمة الإجمالية للأسهم المباعة من قبلهم

414.6 مليون دينار، وبذلك يكون صافي الاستثمار غير الأردني **114.1** مليون دينار بالموجب. بينما بلغت قيمة صافي الاستثمار غير الأردني **484.5** مليون دينار للفترة نفسها من العام **2018**. وعليه، تصبح نسبة مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية عام **2019** حوالي **51.6%** من إجمالي القيمة السوقية، وشكلت مساهمة العرب **35.8%** منها، في حين شكلت مساهمة غير العرب **15.8%**. وبالنسبة لاستثمارات غير الأردنيين خلال النصف الأول من عام **2020**، فقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين **48.9** مليون دينار، مشكّلة ما نسبته **11.4%** من حجم التداول الكلي، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم **99.8** مليون دينار. وبذلك تكون قيمة صافي الاستثمار غير الأردني **50.9** مليون دينار بالسالب. وبالتالي فإن نسبة مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة حتى نهاية شهر حزيران **2020** حوالي **50.6%** من إجمالي القيمة السوقية للبورصة، منها **34.3%** لمستثمرين عرب، و**16.3%** لغير العرب. كما وُجد هنالك إقبال على سندات "اليوروبوند" التي أصدرها الأردن في تموز من العام **2020** حيث بلغ **6** أضعاف حجم الاكتتاب وبفائدة أقل مما هو متوقع، وربما تكون هذه الفائدة هي الأقل التي تحصل عليها الدولة.

كما تبين تأثير أعمال البورصة خلال عام **2020** بالجانحة، إذ انخفضت نسبة استثمار غير الأردنيين في السوق وتراجع الاستثمار المؤسسي من قبل الجهات التي تمتلك السيولة في الأردن كالبنوك وشركات التأمين وصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، الأمر الذي أثر على السوق وخفض مستويات السيولة فيه، علماً بأن صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي قد نفذ عمليات شراء نوعية صغيرة الحجم بعد استئناف التداول، إلا أنه لم يبلغ الحدود المرصية لرفع السيولة في السوق.

ويبين الشكل رقم (4) القطاعات المستفيدة من قانون الاستثمار في عام **2019**، وبحسب بيانات هيئة الاستثمار حل قطاع الصناعة أولاً في هذا المجال بحصوله على ما قيمته **330.4** مليون دينار بنسبة **67.6%** من إجمالي الاستثمارات المستفيدة من القانون، في حين تراجعت حصة قطاع السياحة في عام **2019** بعد أن كان المستفيد الأول من القانون في عام **2018**، إذ حصل على ما قيمته **68** مليون دينار بنسبة بلغت **13.9%** من إجمالي الاستثمارات المستفيدة من النظام المعدل لقانون الاستثمار لعام **2019**. أما قطاع الزراعة فحل في المرتبة الثالثة بحصوله على ما قيمته **28.9** مليون دينار بنسبة بلغت **5.9%**.

الشكل رقم (4):
القطاعات المستفيدة من قانون الاستثمار في عام 2019 (مليون دينار)



المصدر: هيئة الاستثمار، 2020.

خامساً: سُبُل معالجة آثار الجائحة والحدّ منها في مرحلة ما بعد الأزمة

يمثل الاهتمام الحكومي بالصناعة الأردنية فرصة كبيرة للصناعيين للعمل بأقصى قدراتهم وطاقاتهم الإنتاجية والتركيز على ابتكار منتجات تلبي احتياجات المرحلة الراهنة، وذلك باستخدام منهجية العمل الجماعي والتشاركي لتحقيق مصالح الجميع.

وقد شكّلت التوجيهات الحكومية دعوة للقطاعين العام والخاص لوضع خطة قابلة للتنفيذ تأخذ بعين الاعتبار البنية التمويلية التي تحتاجها الصناعة الأردنية، كأن تصبح القروض الصناعية طويلة الأجل بفترات سماح طويلة لسداد القروض وبنسب منخفضة، وتشجيع المؤسسات على إقراض رأس المال المغامر، وتكليف جهة محددة بمرجعية واضحة لتنسيق أعمال الأبحاث التي تقود إلى منتجات ابتكارية، وانفاق الشركات على البحث العلمي التطبيقي وتسويق المنتجات وبناء الاسم التجاري بصورة جاذبة للمستهلكين محلياً وقابلة للمنافسة عند التصدير.

ومن التحديات التي يواجهها القطاع الصناعي، أن الشركات في مجملها تجارية ولا تمتلك المخططات للتحويل الى صناعية، لتكون بذلك بعيدة عن الابتكارات ذات السبق التكنولوجي والتي من شأنها رفع قدرتها التنافسية. وتستطيع الشركات الصناعية الأردنية أن تتميز بامتلاكها العنصر البشري المتعلم والمدرّب، كما أن ربط الصناعة بالدراسات الأكاديمية ليس متحققاً بالشكل المطلوب، إذ اعتمدت تطوّر المنتج ولم تعتمد تطوّر التكنولوجيا الذي يعدّ الركيزة الأساسية العالمية ويمنحها ميزة تنافسية لمنتجاتها،

فمن الهام دعم الجامعات ببرامج تركز على الأبحاث والمرتبطة بالتصنيع وأن تكون هذه الأبحاث مدعومة من القطاعين العام والخاص.

وقد قامت الحكومة بمؤسساتها الاقتصادية وبالتعاون مع القطاع الخاص، بسلسلة من الإجراءات لمعالجة الآثار السلبية المباشرة لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية، وتنوعت هذه الإجراءات بين توفير التمويل بقروض ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتخفيف ضمان القروض للتمويل الصناعي، وتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، ورافق ذلك السماح الجزئي لبعض القطاعات الاقتصادية بالعودة لعملها وفق ضوابط واضحة للصحة والسلامة العامة.

إنّ المحافظة على مستويات أعلى من الاستقرار في عوامل الاقتصاد الكلي أمر في غاية الأهمية، فعدم الاستقرار يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، لهذا فإن على الحكومة تحديد أولوياتها واحتياجات المملكة من الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة من خلال رؤية شمولية، وإعلان هذه الرؤية أمام الرأي العام والالتزام بتنفيذها على أرض الواقع، إذ إن تنفيذ مثل هذه الرؤية من شأنه أن ينعكس على مستوى معيشة المواطن ويبني الثقة بينه وبين الحكومة ويؤدي إلى توليد فرص عمل إضافية وزيادة التنافسية وتحقيق نمو مستدام.

ومن التوجهات الأساسية فتح المزيد من الأسواق الجديدة للتصدير، وزيادة الاستثمار في قطاع الأدوية وتشجيع صادراته وذلك بعد أن أثبت تنافسيته وجاهزيته لجائحة، وتفعيل العلاقات على المستوى الرسمي وعلى مستوى القطاع الخاص وفتح القنوات التجارية إلى الأسواق الجديدة. كما الضروري إعادة النظر بالسياسة التجارية ووضع سياسة تجارية جديدة بما يخدم مصلحة الصادرات الأردنية، وزيادة الاستثمار على المستويات التجارية المختلفة، وتفعيل مبدأ التكامل التجاري بما يصب في مصلحة الصادرات الأردنية، والاهتمام بالمناطق التنموية لزيادة الصادرات الأردنية، والاستفادة من برامج الحكومة القائمة على دعم الصادرات، والاستثمار في البنية التحتية في المناطق الحدودية ومنح الفرصة للقطاع الخاص للدخول إلى هذه الاستثمارات.

إن توفير خدمات حكومية إلكترونية من شأنه تسهيل وصول المواطنين والشركات لهذه الخدمات، كما أن التكنولوجيا تشكل فرصة لرفع كفاءة الإدارات الحكومية وتسريع العمليات وتقليل الهدر. ويساعد توظيف الموارد التكنولوجية في الخدمات الحكومية في توجيه المزيد من القوة البشرية إلى مجالات أكثر إنتاجية. وبدا واضحاً خلال جائحة كورونا مدى الحاجة للإصلاحات في المنظومة الحكومية لرفع الكفاءة الإنتاجية. ولأن

التكنولوجيا تساهم في رفع الإيرادات الضريبية، فلا بد من اعتمادها للوصول إلى مالية عامة تتسم بالكفاءة والتحصيل الضريبي، ولا بد من إصلاحات هيكلية للسياسات الاقتصادية، وكذلك ترسيم العلاقة بين المواطن والحكومة وتعزيز الرقابة والمشاركة لما لذلك من أثر على المالية العامة.

وهناك إجراءات قامت بها الحكومة على المديين القصير والمتوسط، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. الإجراءات الفورية:

- تأجيل جميع الالتزامات المستحقة على الشركات (بحسب رغبة هذه الشركات) لصالح البنوك وصناديق الإقراض (خصوصاً الحكومية منها) ومؤسسات التمويل الأصغر، ووقف الفوائد البنكية المترتبة عليها ولمدة لا تقل عن 3-4 أشهر بدءاً من شهر نيسان وحتى شهر حزيران 2020.
- استصدار قرار يقضي بخصم ما لا يقل عن 30% من قيمة الإيجارات للمباني والمصانع التي تشغلها المنشآت التجارية الصناعية والخدمية والزراعية. على أن يعود العمل باتفاقيات التأجير كما هي عليه منذ مطلع عام 2020 دون أي زيادة تذكر على قيمة الإيجارات.
- تأجيل دفع فواتير الكهرباء والمياه والهاتف والإنترنت لمدة 3 أشهر، وإعادة دفعها مستقبلاً من خلال توزيعها على الأشهر المتبقية من السنة بنسب متفاوتة خلال الفترة بين شهري أيار وتموز 2020.
- التوصل إلى تفاهات مع الشركات الكبيرة والمتوسطة القادرة على دفع الضرائب المترتبة عليها مسبقاً وتبعاً لتوقعات خططها الإنتاجية، مقابل تقديم بعض التسهيلات غير المالية مستقبلاً.
- تشجيع التبرعات المالية والعينية من قبل الشركات كجزء من مسؤوليتها المجتمعية، ومكافأة ذلك من خلال الحوافز التشجيعية غير المالية مستقبلاً (على سبيل المثال أدرجت الشركات المتبرعة على القوائم الذهبية لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات وكذلك دائرة الجمارك)، وإمكانية استخدام مثل هذه الموارد في دعم المنشآت الصغيرة المتعطلة والعمالة المعتمدة على المياومة (وذلك ضمن سلسلة التوريد لكل قطاع).
- تأجيل المستحقات الضريبية المتبقية من النصف الأول لعام 2020 للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقدم إقراراتها كل شهرين، لتبدأ من النصف الثاني للعام، على أن تقدم الإقرارات الضريبية لأعمال النصف الثاني من السنة كما هي عليه في الأصل.

- تعمل هيئة الاستثمار على تبني العديد من الإجراءات الداعمة لتنشيط العملية الإستثمارية، حيث يتم العمل على أتمتة كافة الخدمات التي تقدمها هيئة الإستثمار للمستثمرين إلكترونياً، وذلك بهدف تسريع تقديم الخدمة للمستثمرين وتوفير المعلومات، إضافة الى تحسين جودة الخدمة والتقليل من الوقت والجهد والتكلفة على المستثمرين من اجل تقديم الخدمة الامثل وبالتالي تحقيق رضا المستثمرين ومتلقي الخدمة، او من خلال الإعفاءات (المعطاة بموجب قانون الاستثمار أو قرارات مجلس الوزراء أو أي قوانين أخرى) التي كانت تعطى سابقاً وضمن الأطر القانونية دون تأخيرها بيروقراطياً، وإلغاء الكفالات المطلوبة سابقاً (خصوصاً البنكية والمالية) والاكتفاء بتعهد قانوني (خطي) على مستوى الشركات.
- التخفيف من رسوم الاعتمادات والكفالات البنكية التي تفرضها البنوك على القطاعات التجارية، بهدف حشد السيولة وتسريع وتيرة إجراءات هذه الكفالات والاعتمادات لتسريع تدفق العملية الإنتاجية من جديد، ومنح القطاعات التجارية سقوفاً مالية أوسع.
- خصم جزء من المكافآت والحوافز وبدلات العمل الإضافي في جميع منشآت القطاع الخاص بما يتناسب مع حجم الأزمة وتأثيراتها ومدتها الزمنية بما لا يتجاوز 3 أشهر، كنوع من تعزيز السيولة لدى هذه المنشآت، على أن تضاف مثل هذه المبالغ على مكافآت وبدلات نهاية الخدمة أو صناديق الادخار إن وُجدت مستقبلاً.
- مساعدة المنشآت الاقتصادية على استدامة الوظائف لديها وعدم اللجوء إلى تسريح الموظفين بسبب الضغط المالي التي ستعانيه بسبب الأزمة، ويمكن ذلك من خلال تقديم دعم الرواتب والأجور بواسطة صندوق يُنشأ لهذه الغاية ويتم دعمه من المساهمات المالية خصوصاً من الشركات الكبرى لضمان استدامة عمل سلسلة التوريد لديها من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن أن تساهم به الحكومة من خلال مخصصات صندوق التشغيل والتدريب المهني المنشأ بالأساس لدعم القطاع الخاص في مجالات التدريب والتشغيل.
- السماح للمنشآت الاقتصادية بالتقدم لتجديد وإصدار تصاريح العمل ليتم دراستها والموافقة عليها وإصدارها مباشرة بعد انتهاء الأزمة، بما يضمن استمرار العملية الإنتاجية وتدفعها بيسر وسهولة بعد انقضاء الأزمة أو انتهاء مدة الحظر على أقل تقدير.

2. الإجراءات على المديين القصير والمتوسط

- هيئة الاستثمار عملت على مشروع إعادة هندسة وأتمتة الخدمات الرئيسية التي تقدمها للمشاريع الاستثمارية من خلال التشارك مع مفاوضي الوزارات والمؤسسات الحكومية الموجودين لدى النافذة الاستثمارية في الهيئة، لاختصار الوقت والجهد على المستثمرين، حيث تم أتمتة 29 خدمة لهذه اللحظة، والهدف من مشروع الأتمتة الإلكترونية لخدمات هيئة الاستثمار، هو خلق بيئة استثمارية منافسة وجاذبة للمستثمرين، إضافة إلى تحسين الخدمات وتبسيط الإجراءات لتعزيز البيئة الاستثمارية، وبيئة الأعمال، وتحسين مرتبة الأردن في التقارير الدولية، كما عملت على توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية المقدمة من هيئة الاستثمار للشركات والمنشآت المنتفعة من حوافز قانون الاستثمار، خصوصاً في مجال الإعفاءات لمدخلات الإنتاج وتصاريح العمالة وتسريع وتيرة الموافقة عليها بمدة لا تزيد عن 48 ساعة. كما ان إعادة تعزيز دور هيئة الاستثمار واستقلالها وانهاء أي تدخل بينها وبين أي وزارة أخرى احد أركان تميزها ونجاحها.
- تعزيز وتوسيع نطاق خدمات التسهيلات الائتمانية (Credit Channels) المقدمة من البنك المركزي الأردني، خصوصاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ووفقاً لتعريف البنك المركزي لها، وضمن أسعار فائدة مناسبة ومنافسة وبأقل مما يُعمل به حالياً، بالإضافة إلى توافر فترات سماح جيدة (بحسب طبيعة القطاع والإنتاج)، على أن يستفيد البنك المركزي من القنوات الائتمانية الدولية التي تمنحها الدول وصناديق الإقراض الدولية بهدف التخفيف من تداعيات أزمة كورونا.
- الحفاظ على روابط سلسلة التوريد (Supply Chain) من خلال التطبيق والمعاملة المتساوية في الحوافز والتدابير المالية الهادفة لخلق السيولة سواء على مستوى الشركات المحلية أو الشركات الأجنبية، فعلى الحكومة الالتزام بمبدأ المعاملة المتماثلة من ناحية وطنية.
- إعداد وتحضير إجراءات عاجلة في مجال الرعاية اللاحقة (Investment After Care)، والتواصل العاجل مع المستثمرين الأجانب، والتوصل إلى طروحات بهدف ضمان استمراريتهم وضمان ديمومة نشاطهم الاقتصادي.
- التواصل الفوري وتنفيذ مبدأ الشفافية والحاكمية الرشيدة في مجال اتخاذ أي تدابير لتقليل المخاطر في إطار نزاعات المستثمرين (Investor Disputes) الناجمة عن أي إجراءات ممكن اتخاذها مستقبلاً.

سادساً: سبل التطوير والعقبات التي تواجه الاستثمار في مرحلة ما بعد الجائحة

رغم الظروف التي مر بها العالم وتعطيل العديد من وسائل التواصل مع رجال الأعمال والمستثمرين بسبب ظهور فيروس كورونا المستجد، إلا أن هيئة الاستثمار ظلت على تواصل مع الجهات الاستثمارية داخل الأردن وخارجه حيث:

1. قامت الهيئة ومنذ بدء أزمة كورونا بمتابعة جميع شؤون المستثمرين في المملكة وذلك بالتشارك مع جميع الجهات من القطاعين العام والخاص، بهدف تسهيل أعمال المستثمرين وتمكينهم.

2. تم إعداد خطط بديلة خاصة في مجال ترويج البيئة الاستثمارية والفرص الاستثمارية، من خلال ترتيب لقاءات عن بعد مع رجال أعمال في دول عربية وغير عربية ومع رجال أعمال أردنيين مغتربين في الخارج وذلك لتوجيه اهتماماتهم الاستثمارية للاستثمار في الأردن.

3. تعاملت هيئة الاستثمار مع 905 طلباً لمشاريع استثمارية منذ بداية أذار وحتى نهاية حزيران 2020 (52 طلباً لمشاريع جديدة، و853 طلباً لمشاريع توسعة وتحديث وتطوير وإضافة)، وذلك للعمل على ترويج الأردن كبيئة استثمارية جاذبة وواعدة للاستثمار. فقد جرى عقد لقاء استثماري خلال شهر أيار 2020 باستخدام وسائل التواصل عن بعد مع رجال أعمال مستهدفين في دولة سنغافورة، إضافة إلى ترتيب لقاءات استثمارية في تركيا ولقاءات مع رجال الأعمال الأردنيين المغتربين والمقيمين في الدول العربية وغير العربية، بهدف الترويج لفرص استثمارية محددة وواعدة. إذ إن الجهود الحكومية في احتواء الأزمة والتي جاءت بناءً على توجيهات ومتابعة مباشرة من جلالة الملك عبدالله الثاني ساهمت بأن يكون الأردن محط اهتمام للعديد من وسائل الإعلام العربية والأجنبية مما ساهم في ترويج الأردن، لذلك يجب العمل على استثمار هذه الجهود والبناء عليها لقطف ثمارها في القريب العاجل.

4. تم تشكيل فريق عمل منبثق من توجهات مجلس الشراكة بين هيئة الاستثمار و المطورين بتاريخ 23 حزيران 2020 (خلال جائحة كورونا).

5. تم تحديد الهدف العام لايجاد منظومة عمل في المناطق التنموية والحررة فاعلة وقادرة على الاستمرار في الظروف الاستثنائية لضمان عدم توقف العمل من خلال التأكد من جاهزية عناصر البنية التحتية بجانبها الفني والإلكتروني حيث جاء الهدف متفق مع عمل المديرية الفنية.

6. تم إعداد قاعدة بيانات لكل منطقة تنموية للوقوف على الوضع الراهن وأهم المشاكل فيها والحلول المقترحة من خلال إجراء كشف ميداني على المناطق التنموية والتواصل مع المطور والرجوع للسجلات السابقة والتغذية الراجعة من المستثمرين

إن توحيد الجهود الاستثمارية والترويجية بالتعاون مع المستثمرين في المناطق التنموية سيكون عامل جذب للاستثمار، فتوحيد الرسالة الترويجية وحصر الفرص الاستثمارية في كل منطقة تنموية بهدف إطلاقها في أقرب وقت وعرضها على جهات استثمارية مستهدفة، والعمل على تفعيل العديد من وسائل الترويج الحديث، سواءً من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أو من خلال الوسائل الإعلامية وبالتعاون مع السفارات الأردنية في الخارج، وإعادة تفعيل دور المكاتب الترويجية الخارجية لهيئة الاستثمار. كما أن توحيد العمل التشاركي مع المناطق التنموية والحررة والصناعية سيساهم في توحيد الجهود الترويجية للأردن كبيئة حاضنة للاستثمار.

من خلال مشروع تعديل قانون الاستثمار لعام 2020 سيتم وضع منظومة حوافز استثمارية جديدة لتحفيز واستقطاب الاستثمار وتمكينها، إضافة إلى ذلك ضرورة تركيز العمل على إيجاد حلول تحفيزية وتسهيلات إضافية للمستثمرين. كما أن هناك ضرورة لتفعيل المزيد من الخدمات الإلكترونية للمستثمرين والتي أثبتت جدواها في مرحلة أزمة كورونا، فضلاً عن أنها ستساعد في اختصار الوقت والجهد على المستثمر، وكذلك ضرورة إيجاد حلول للتحديات التي تواجه المناطق التنموية مع مراعاة خصوصية كل منطقة لمنحها التسهيلات والحوافز المناسبة، وذلك لتكون عاملاً من عوامل جذب الاستثمار في المملكة.

وينبغي بناء قاعدة بيانات لجميع المستثمرين داخل الأردن وخارجه، وذلك لتسهيل التواصل معهم في فترات الأزمات وما بعدها، إضافة إلى ضرورة الإسراع في حصر الفرص الاستثمارية الجديدة والبدء بالترويج لها ضمن برنامج زمني محدد، ودعم الجهود التي بذلتها هيئة الاستثمار لتوحيد الرسالة الترويجية للمملكة، إضافة إلى تفعيل دور التشاركية مع المناطق التنموية والحررة والصناعية.

وقد شكلت الهيئة خلية إنذار مبكر من إدارتها للبدء بوضع خطط بديلة منذ ظهور جائحة كورونا في العالم وقبل بدئها في الأردن، فمن خلال التحركات الاستباقية التي قام بها جلالة الملك لتوحيد الجهود الثنائية والدولية لوقف انتشار الوباء، وبتوجيهات جلالته ومتابعته، استطاع الأردن تحويل ظروف الأزمة الصعبة إلى فرص استثمارية يمكن البناء عليها في المستقبل، إذ إن التعامل مع هذا الوباء ساهم بالترويج إلى الأردن من خلال إشارات عالمية واسعة عبر وسائل الإعلام العربية والدولية، فقد تبين أن هذه

الجائحة سيكون لها أثر على اقتصادات العالم، ما استوجب وضع خطط استباقية للحفاظ على البيئة الاستثمارية في الأردن وتمكين الاستثمارات القائمة.

وقامت الهيئة بالتسهيل على جميع المستثمرين بإتمام الخدمات التي تقدمها الهيئة عن بعد، إذ يستطيع المستثمر الحصول على الخدمة التي تسيّر عمل مشروعه الاستثماري من بيته دون الحاجة لزيارة الهيئة. ووضعت الهيئة خططاً ترويجية بديلة وذلك من خلال التواصل مع المستثمرين المحتملين باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وكان لهذه الوسائل دور في إيصال رسالة المملكة الترويجية. وعملت الهيئة على تشكيل فرق عمل مسؤولة عن التواصل مع القطاعات الاقتصادية للتعرف على أهم الفرص المقترحة من قبلها، ليصار إلى ترويجها من خلال الوسائل الترويجية المتعددة للهيئة.

وفي ما يتعلق بتمكين الاستثمارات القائمة وخطة هيئة الاستثمار المستقبلية في ظل جائحة كورونا، ستضع الهيئة بالمشاركة مع القطاعين العام والخاص خطط عمل، ومبادرة للاستثمار واستدامة محركات الاقتصاد، مع الإشارة إلى أن الهيئة لم تتوقف عن أداء واجباتها تجاه المستثمرين في زمن الجائحة، إذ اتخذت العديد من الإجراءات للمحافظة على مصالح المستثمرين والقطاع الخاص تتضمن محاور تركز على استثمارات واعدة واستثمارات تواجه تحديات قائمة ومستقبلية واستثمارات قائمة ومرشحة للتوسع والنفوذ المحلي والخارجي وكانت الهيئة قد تعاونت مع عدد من الجهات الحكومية في شهر شباط من عام 2020 لإطلاق 68 فرصة استثمارية بحجم استثمار يصل إلى 4.5 مليار دولار، وجرى التركيز في المرحلة الأولى على قطاعات الصحة والزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات، وتوصلت الهيئة لاتفاق أولي مع ثلاثة مستثمرين لإقامة مشاريع استثمارية تصل قيمتها إلى 250 مليون دولار وتوزع على مناطق المملكة كافة، تنفيذاً للتوجيهات الملكية بالنهوض بالواقع التنموي والخدمي والوضع المعيشي للمحافظات. كما عقدت الهيئة لقاءات تشاورية مع ممثلي العديد من القطاعات لمعرفة أهم الفرص الاستثمارية المقترحة من قبلهم، والترويج لتلك الفرص من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وبالتعاون مع السفارات الأردنية في الخارج، إضافة إلى فتح مكاتب تمثيلية للهيئة في عدد من الدول المستهدفة. ورغم الظروف الصحية التي أثرت على مجريات الاقتصاد والاستثمار في جميع أنحاء العالم جراء جائحة كورونا، بقيت الهيئة على اتصال مع رجال أعمال يرغبون في التعرف على آليات الاستثمار والتعاون المشترك، وعقدت لقاءات ترويجية عن بعد مع رجال أعمال أردنيين مغتربين في الخارج، وكان لهذه اللقاءات آثار إيجابية يؤمل أن تلمس نتائجها قريباً.

وبلغ عدد الاستثمارات التي استقطبها الأردن خلال فترة الجائحة 52 استثماراً في قطاعات الصناعة والسياحة والصحة وتكنولوجيا المعلومات، وبحجم استثمار يصل

إلى 50 مليون دينار، وتشغل هذه الاستثمارات حوالي 1100 مواطن، ومن شأن هذه الاستثمارات أن تولد قيمة مضافة كبيرة إذا ما وُجّهت للتشابه مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهناك 905 مشاريع جديدة خلال الفترة بين شهري آذار وحزيران 2020 في الأردن، وتمّ خلال هذه الفترة توليد 150 فرصة عمل، وإنشاء أول مصنع لتصميم وإنتاج أجهزة الحاسوب المحمول والأجهزة اللوحية وغيرها. كما أن هنالك فرصاً جديدة داخل المناطق التنموية وخارجها بالتعاون مع القطاع الخاص، ويجري التباحث حول 45 فرصة استثمارية جديدة في هذه المناطق، إضافة إلى 14 فرصة استثمارية جديدة بالتعاون بين القطاعين الخاص والخاص الاستثماري الذي يرغب في الاستثمار من خارج المملكة.

ومن سبل التطوير والفرص المتاحة أو العقبات التي تواجه القطاع بعد الإغاثة ما يلي: أنشأت الحكومة من أجل تشجيع الاستثمار صندوقاً وطنياً استثمارياً، وأطلقت جائزة لأفضل وأسرع إنجاز في المشاريع التنموية على مستوى المحافظات، ودرست تأسيس صندوق وطني يتيح للأردنيين في الداخل والخارج أو أي مستثمر فرصة الاستثمار في المشاريع الوطنية.

1. ترويج الفرص وجذب الاستثمارات إلى منطقة عجلون لتصبح مقصداً سياحياً عالمياً، والعمل لتنفيذ إنجاز حقيقي على أرض الواقع يلمس أثره أهالي المحافظة، من خلال توافر عناصر ومقومات الجذب السياحي من خدمات وبنية تحتية ومنتجات، لإطالة مدة إقامة السائح، كما ينبغي تدريب شباب المحافظة وتأهيلهم، لتمكينهم من إقامة مشاريعهم الخاصة، مع الاستفادة من البرامج الوطنية الموجهة لهذه الغاية.

2. شكلت الحكومة لجنة توجيهية لإعداد مخطط تنموي لمحافظة عجلون، تضم في عضويتها جميع الجهات المعنية وبالشراكة مع مجلس المحافظة، وينبغي إعداد تصوّر للمخطط ليكون مبنياً على الميزات النسبية والتنافسية والإمكانات السياحية للمحافظة، ويركز على جذب وترويج الاستثمارات السياحية ومتابعة ذلك وفقاً للجدول الزمني الموضوع

3. تطوير الاستعمالات ذات الطبيعة السياحية، ومنع الاستعمالات المشوهة بيئياً وبصرياً للمناطق السياحية ويتضمن محور البنية التحتية في عجلون على سبيل المثال: البنية التحتية لمشروع "التلفريك"، ومنظومة الطرق، والنقل والمواصلات، ومواقف السيارات، والخدمات الداعمة. أما محور الكوادر البشرية، فيشتمل على تدريب الكوادر الفنية لتشغيل منظومة "التلفريك"، وحاضنة أعمال لتدريب الشباب على ريادة الأعمال، والتركيز على التخصصات التقنية في كلية عجلون. بينما يعنى محور تطوير المنتج السياحي بالهوية الترويجية للمنطقة، والخريطة السياحية،

ونظام للخدمات الإلكترونية، والتكامل مع التجارب السياحية الناجحة في المنطقة.

4. ترويج الفرص الاستثمارية التي تشمل المطاعم والمقاهي والمحال التجارية في محطتي "التلفريك" ومشروعين استثماريين كبيرين؛ يضم الأول فندقاً من فئة "خمس نجوم" ومركزاً للمؤتمرات ومطاعم قرب محطة الانطلاق، ويضم الثاني نزلاً بيئياً ومخيمات ومركزاً لسياحة المغامرات ومنتزهاً بيئياً ومطعماً.

5. إعداد مخطط عجلون التنموي خلال الفترة 2020-2040، وسيكون العمل فيه على ستة محاور هي: إيجاد بؤر تنموية (على غرار منطقة الصوان التنموية) مرتبطة بالميزات السياحية والزراعية التنافسية للمحافظة، وتفعيل القرى السياحية والربط في ما بينها من خلال شبكة محاور تنموية، ورفع سوية البنية التحتية والبيئية، وتطوير شبكة المواصلات الخارجية والداخلية، والحفاظ على البيئة الطبيعية الفريدة في المحافظة، ووضع خريطة سياحية لمواقع سياحة المغامرات ومساراتها. كما أنشئ نزل بيئي في محمية عجلون يتضمن 15 "شاليهاً"، وأنشئ مصنع لاستغلال "جفت" الزيتون ومخلفات الأشجار لتصنيع الوقود الحيوي لغايات استخدامه للتدفئة، وأنشئ مصنع لإنتاج الفواكه المجففة والمنتجات الغذائية، إذ تبين أن محافظة عجلون تمتلك ميزات سياحية وتنافسية محفزة للاستثمار، بما يسهم في النهوض بالواقع التنموي للمحافظة.

سابعاً: الفرص المتاحة في مرحلة ما بعد الجائحة

تبنت الحكومة توجهات جلالة الملك بضرورة تطوير مواصفات وجودة المنتجات المحلية، والتوسع في صناعات جديدة بقطاعات الأدوية والمستلزمات والمعدات الطبية والتصنيع الغذائي والهندسي. وجرى التركيز على أهمية تطوير القطاع الصناعي كداعم رئيس للاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص العمل، وكذلك التركيز على إنتاج المواد الأولية اللازمة للصناعات لسد حاجة السوق المحلية وللتصدير، إذ حققت الصادرات الصناعية خلال السنوات الماضية نمواً وصلت قيمتها معه إلى حوالي 5 مليار دينار، وبينت المؤشرات تضاعف حجم الاستثمار الصناعي خلال العقود الأخيرة ليصل إلى 10 مليار دينار، مصحوباً بارتفاع عدد المنشآت الصناعية من 4 آلاف منشأة في عام 1999 إلى أكثر من 22 ألف منشأة صناعية في عام 2020. وأظهرت الصناعة الأردنية قدرات إنتاجية كبيرة خلال أزمة كورونا؛ بقدرتها على توفير العديد من السلع الأساسية للمواطنين وللقطاعات المختلفة، خاصة منتجات المعقمات والمطهرات والأدوية والمستلزمات الطبية والغذائية الأساسية.

لقد أصبح القطاع الصناعي من أكبر الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، وبقدرات تصل إلى أكثر من 17 مليار دينار كإنتاج قائم سنوياً، تشكل القيمة المضافة منها 46%. وبينت الإحصائيات أن الصادرات الصناعية تشكل 93% من الصادرات الوطنية التي بلغت 5 مليار دينار في عام 2019، وقد وصلت منتجاتها (1392 سلعة) إلى أكثر من مليار ونصف المليار مستهلك حول العالم، ما يدل على إمكاناتها العالية وجودتها وتنافسيتها، ويعزز وضع الأردن كبيئة جاذبة للاستثمارات الصناعية. ونتيجة لذلك يُتوقع أن تكون المملكة مقراً للكثير من المستثمرين من الخارج، وبخاصة في قطاعات المواد الغذائية والأدوية والكيمواويات، مع الإشارة إلى أن المصانع وخلال الجائحة قامت بتوسعة الخطوط الإنتاجية والتعاون مع مؤسسات البحث العلمي للوصول لمنتجات متطورة وبمعايير عالية المستوى، بالإضافة إلى قيام الحكومة بتوفير مستودعات تخزين تحسباً لأي طارئ والتفكير بسبل توفير الحماية للصناعة الأردنية.

ثامناً: الإصلاحات والتشريعات

1. إنشاء صندوق لتطوير المشاريع بهدف تسهيل إعداد وتنفيذ استثمارات مشاريع الشراكة في الأردن من خلال دعم الوزارات والمؤسسات الحكومية في إعداد ومتابعة المشاريع ذات الجدوى الكاملة.
2. صدر قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم (17) لسنة 2020. كما يجري إنشاء آلية لتظلمات المستثمرين في هيئة الاستثمار لحل الخلافات الناشئة بينهم وبين الجهات الحكومية. كما صدر نظام تظلم المستثمرين رقم (163) لسنة 2019، وهو يهدف إلى وضع آلية شفافة لتمكين المستثمر المقدم لطلب التظلم من أي إجراء أو قرار أو امتناع صادر عن أي من الجهات الحكومية ولدراسة المعوقات التي تواجه النشاط الاقتصادي، وإيجاد آلية لتسوية نزاعات الاستثمار بين الجهات الحكومية والمستثمر ودياً، واتباع السبل الكفيلة بمعالجتها. وأنشئت لجنة متخصصة في هيئة الاستثمار بمتابعة تظلمات المستثمرين، وهي معنية في إيجاد حلول مناسبة للمستثمرين تتماشى مع الأنظمة والقوانين المرعية في المملكة بما يضمن اختصار الوقت والجهد على المستثمر.
3. انضم الأردن للمرة الأولى إلى الدول الرئيسية في تطبيق الإصلاحات، إذ نفذ ثلاثة إصلاحات، تشمل تعزيز إمكانية الحصول على الائتمان بتطبيق قانون جديد للمعاملات المضمونة، وتعديل قانون الإعسار، وإطلاق سجل ضمانات موحد حديث قائم على الإشعار.

4. أُدرج الأردن للمرة الأولى ضمن أفضل ثلاث دول على مستوى العالم تحسُّناً في ترتيب سهولة أداء الأعمال، ويرجع ذلك إلى تحسُّن كفاءة التشريعات، وتحفيز الاقتصاد عبر تحفيز القطاع الخاص لمواجهة التحديات الاقتصادية.
5. تم العمل على أتمتة الإجراءات الحكومية والتحول الإلكتروني، مما ساهم في تقدم أداء المملكة، وسيتم العمل على إنشاء محاكم تختص بالقضايا التجارية لتسوية النزاعات الصغيرة والمتوسطة.
6. العمل على توسيع نطاق الوصول إلى الائتمان، بعد أن عزَّز نشاط الاستعلام الائتماني تقديم تقارير عن حالة المقترضين وسجلاتهم الائتمانية، مثلما عزز إمكانية الحصول على الائتمان من خلال إصدار وتنفيذ قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة، ونظام وضع الأموال المنقولة تأميناً للدين.
7. تطوير النظام الضريبي وتعزيز نظام الدفع الإلكتروني، وتبني قانون الإعسار الذي ينظم عملية إنقاذ الشركات التي تتعرض لإعسار مالي قبل وصولها إلى عملية التصفية الإلزامية.
8. يعدّ الأردن من الدول التي شهدت تحسُّناً في تقليل التعقيدات والكلف القانونية المتعلقة بالاستثمار، بالإضافة إلى تعزيز القدرة على الوصول إلى المعلومات، وتعزيز النظام الكهربائي، وتسهيل إنفاذ القوانين، وتأكيد حماية المستثمرين.
9. إن استقرار القوانين والتشريعات الاقتصادية لها دور مهم في نجاح الاستثمارات، ولكن الكثير من القوانين التي تقع ضمن الاستثمار تغيرت خلال الفترة الأخيرة، فلا بد أن تنعكس هذه التعديلات والتشريعات إيجاباً على الاستثمار.

تاسعاً: تحليل موازنات الجهات ودراسة مدى ربطها بالاستراتيجيات ومراجعة أيّ تغيير يطرأ عليها

قُدرت موازنة هيئة الاستثمار لعام 2020 بحوالي 5.612 مليون دينار بعد أن بلغت 4.432 مليون دينار في عام 2019، ووجه معظم هذه الموازنة إلى النفقات الجارية التي قُدرت بـ 3.542 مليون دينار في عام 2020، بينما كانت 3.377 مليون دينار في عام 2019. وقُدرت قيمة الرواتب والأجور والعلاوات وحدها في عام 2020 بحوالي 2.715 مليون دينار بعد أن بلغت 2.581 مليون دينار في عام 2019. أما النفقات الرأسمالية فقد قُدرت بـ 2.07 مليون دينار في عام 2020، وفي عام 2019 قُدرت بـ 1.055 مليون دينار.

وتقوم الهيئة على تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية: تعزيز القدرة المؤسسية نحو التميز، وزيادة فعالية البيئة الاستثمارية، وترويج الصادرات الوطنية. وينبثق عن كل هدف من هذه الأهداف مؤشراً قياساً للأداء، إذ تسعى الهيئة إلى ترويج البيئة الاستثمارية من خلال تحسين ترتيب الأردن في التقارير الدولية، وذلك بالوصول في عام 2020 إلى المرتبة 100 (من بين 189 دولة) في تقرير سهولة ممارسة الأعمال، وإلى 97 في عام 2021، وإلى 93 في عام 2022. وكذلك بتحقيق المرتبة 69 (من بين 140 دولة) في تقرير التنافسية العالمي في عام 2020، وإلى 68 في عام 2021، وإلى 65 في عام 2022.

وهناك تحديات تواجه عمل الهيئة، من أبرزها محدودية الموارد المالية بما يؤثر على إمكانية تحقيق المستوى اللازم من جذب الاستثمارات وإدامتها وتشجيعها، وضعف استدامة نهج العمل الداخلي نتيجة التغييرات المتلاحقة في الإدارة العليا للهيئة، وخضوع الهيئة لأنظمة حكومية وعدم استقلاليتها بشكل كامل مما يضعف قدرتها على الاستجابة بالصورة المناسبة لمتطلبات عملها، وتقاطع مهام الهيئة ذات العلاقة بترويج الصادرات مع عدد من المؤسسات.

إن إعداد الخطة الاستراتيجية يمثل خطوة أولية نحو ترتيب الأولويات وتحديد الوجهة المستقبلية، وإذا كان التطبيق ومتابعته وتقييمه هو ما يحدد مستوى النجاح في تحقيق الأهداف في الوضع الطبيعي، فهناك عوامل خارجية تؤثر على الخطة عند تطبيقها، ومنها جائحة كورونا التي دفعت هيئة الاستثمار إلى اعتماد موازنة وخطط مبنية على التحول إلى الاقتصاد الرقمي والمعرفي.

عاشراً: متابعة توصيات تقرير حالة البلاد لعامي 2018 و2019 ومدى إمكانية تطبيقها

لم تتمحور التوصيات الواردة في تقرير حالة البلاد لعامي 2018 و2019 حول قطاع بعينه، بل ركزت على التنويع بالاستثمار بحيث لا يكون هنالك تركيز قطاعي للاستثمارات.

وفي ما يخص المشاركة مع القطاع الخاص من أجل الاستثمار بالبنى التحتية، فهذا الأمر متحقق، فالقطاع الخاص هو الذي يقوم بالبنى التحتية.

أما إنشاء سكة حديدية تربط المحافظات مع بعضها بعضاً، فلم يُنفذ حتى وقت إعداد هذه المراجعة رغم أن من شأنه ربط الأردن بالدول المجاورة وبالتالي زيادة الصادرات وتخفيض كلف النقل وزيادة أعداد السياح.

وبشأن توفر البيانات الضرورية عن الاستثمار في الأردن، لم يتم ربط الدوائر والمؤسسات من أجل توفير قاعدة بيانات مبنية على منهج علمي وتشاركي في ما بينها وبما يعطي

المستثمر صورة واضحة عن وضع الاستثمار في المملكة.

وفي ما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي والمالي وضبط النفقات العامة وتحسين بيئة الأعمال وتزويد الخدمات والعمل عن بعد، فقد فرضت الجائحة نفسها في هذا المجال، إذ إن أغلب القطاعات والخدمات توجهت نحو تقديم خدمات عن بعد.

وحول دعم القطاعات المحورية في الاقتصاد الأردني والاستثمار بها، فقد برز توجه نحو الاستثمار في قطاعات الزراعة والصناعات الغذائية وصناعة الأدوية التي تعدّ عصب الحياة خلال الجائحة، أما قطاع السياحة فلم يُستثمر به ومُنِي بخسائر كبيرة.

وبشأن تطوير القوانين والأنظمة المرتبطة بالاستثمار وجذب الاستثمارات وتعزيز بيئة الأعمال والتوجه نحو الاستثمار والاهتمام بالتعليم العالي بحيث يتم تزويد الطلبة بالمهارات المطلوبة، فما زال العمل جارياً في هذا المجال ولم يحقق نتائجه بسبب الانتقال إلى التعلم عن بعد. فهذه المرحلة الاستثنائية بحاجة إلى إمكانيات وقدرات من أجل تطبيقها.

وفي ما يتعلق بالعمل على استراتيجية وطنية، فقد وُضعت استراتيجية للفترة 2018-2022 تعنى بالاستثمار في الأردن.

الحادي عشر: التوصيات

1. وضع خطة اقتصادية تعتمد على الاستثمار من خلال البحث عن مصادر بديلة وجديدة، وإعداد خطة وطنية شاملة ومحكمة تعتمد لتنشيط الاستثمارات وجذبها إلى الأردن.
2. ضخ سيولة جديدة في السوق المحلي وبشكل عاجل من قبل الحكومة، وتسهيل إمكانية حصول مؤسسات القطاع الخاص على قروض من البنوك التجارية أو غيرها، لتتمكن من دفع الرواتب والإيجارات والأقساط وفوائد القروض والتسهيلات البنكية وباقي الالتزامات، ولضمان استمرار عملها وديمومة استثماراتها.
3. إعادة جدولة ديون الشركات التي تعثرت جراء أزمة كورونا، ومنحها قروضاً بلا فوائد، وبخاصة الشركات الأكثر تضرراً والتي ستستغرق وقتاً طويلاً للتعافي، واعفاء هذه الشركات من مستحقات الضمان أو تأجيل دفعاتها أو تقسيطها دون فوائد أو غرامات ومدد مريحة تبعاً لنسبة الضرر التي لحقت بكل قطاع.
4. تقديم حوافز للقطاع الخاص وبما يشكل رافعة لتنمية القطاعات ويخفض ما أمكن من حدة تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد الوطني، ويجب إدارة هذه الحوافز وتطبيقها وترجمتها إلى برامج عمل واضحة ومحددة.
5. الحفاظ على الاستثمار في القطاع الخاص، وتوفير الحوافز له ضمن ضوابط ومعايير ومحددات تخدم جميع الأطراف المعنية وفي نواح متعددة أهمها في المرحلة المقبلة تحمّل المسؤولية تجاه الموظفين.
6. مراجعة بنود ضريبي الدخل والمبيعات بعد الجائحة، وفرض ضريبة تصاعدية في ظل التحديات الصعبة التي يجب أن يكون الجميع شركاء في تحمل تبعاتها والتخفيف من آثارها، ليكون ذلك حافزاً للصاحب العمل الملتزم ضريبياً وعمالياً، وفي الوقت نفسه تشديد العقوبات على المتهربين ضريبياً. فقد وجد القطاع الخاص نفسه أمام تحديّ المؤاممة بين الاستمرار والحفاظ على العمالة، لذا يجب إيجاد شراكة حقيقية وبناء الثقة بين القطاعين العام والخاص من خلال برامج تهدف إلى تنمية القطاعات وخلق وظائف في جميع المحافظات.
7. دعم القطاع الزراعي الذي ثبتت أهميته خلال جائحة كورونا، فسلامة منظومة الأمن الغذائي تعدّ أساس الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

8. تحفيز الاستثمار في قطاع الطاقة البديلة، لما لذلك من انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني، وزيادة القدرة التنافسية للقطاعات، والتوجه نحو دعم الاقتصاد المنزلي الذي يعد ركيزة إنتاجية ورافعة من روافع قطاع السياحة.
9. تسهيل الإجراءات القانونية والتشريعات التي تشجع على الاستثمار، فتعقيد الإجراءات الحكومية وعدم وجود تسهيلات من الأسباب الرئيسة لنقل المستثمرين أعمالهم إلى دول أخرى. كما لا بد من وقف زيادة الضرائب وخفض الأسعار ومدخلات الإنتاج لتشجيع الاستثمار.

